Journal of the Faculty of Arts (JFA)

Volume 81 | Issue 4 Article 18

10-1-2021

The spatial variation of the Sex composition at the Hashemite Kingdom of Jordan According to the 2004 and 2015 censuses A comparative study

Faisal Munawar Al-Mayouf
is afull-time lecturer, Department of Applied Geography, Al-Bayt University, Jordan

Follow this and additional works at: https://jfa.cu.edu.eg/journal

Part of the Geography Commons

Recommended Citation

Al-Mayouf, Faisal Munawar (2021) "The spatial variation of the Sex composition at the Hashemite Kingdom of Jordan According to the 2004 and 2015 censuses A comparative study," *Journal of the Faculty of Arts (JFA)*: Vol. 81: Iss. 4, Article 18.
DOI: 10.21608/jarts.2021.215095
Available at: https://jfa.cu.edu.eg/journal/vol81/iss4/18

This Original Study is brought to you for free and open access by Journal of the Faculty of Arts (JFA). It has been accepted for inclusion in Journal of the Faculty of Arts (JFA) by an authorized editor of Journal of the Faculty of Arts (JFA).

التباين المكاني للتركيب النوعي في المملكة الأردنية الهاشمية حسب تعدادي ٢٠٠٤ و٢٠١٥

دراسة مقارنة(*)

د. فيصل مناور المعيوف
محاضر متفرغ، قسم الجغرافيا التطبيقية، جامعة آل البيت، الاردن

أ.د باسم عبد العزيز العثمان
أستاذ، قسم الجغرافيا، جامعة البصرة، العراق

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الملامح العامة والتفصيلية للتركيب النوعي في المملكة الأردنية الهاشمية، وتحديد التغيرات التي طرأت عليه خلال تعدادي ٢٠٠٤ و٢٠١٥، كما هدفت إلى إبراز التباين المكاني بين الوحدات الإدارية على مستوى المملكة. وأظهرت نتائج الدراسة عن اختلاف واضح في التركيب النوعي بين الأردنيين في الداخل والأردنيين في الخارج، مما يعكس الاستقرار الديموغرافي في الأول، والذي من نتائجه توازن نسبة النوع أو أبعد عنه قليلًا، بينما كانت سمة الانتخاب النوعي– العمري في الثاني وما يرتبط به من شذوذ واضح في نسبة النوع. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، فضلًا عن الإحصاءات والتمثيل الجدولي والكارتوجرافي، للكشف عن التباين المكاني للتركيب النوعي والأنماط المكانية التي تبرز من خلال توزيعها وفقًا للوحدات الإدارية.

الكلمات المفتاحية: التباين المكاني، التركيب النوعي، المملكة الأردنية الهاشمية، السكان.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨١) العدد (٧) أكتوبر ٢٠٢١.**

The spatial variation of the Sex composition at the Hashemite Kingdom of Jordan According to the 2004 and 2015 censuses

A comparative study

Abstract

The aim of study is to identify the general and detailed features of the sex structure at the Hashemite Kingdom of Jordan, and to identify the changes that occurred during the 2004 and 2015 censuses, as well as to highlight the spatial variance between administrative units at the level of kingdom. The results of study revealed a clear difference in the sex composition between Jordanians at home and Jordanians abroad, which reflects the demographic stability in the first, which results from the balance of the gender ratio or slightly further from. Whereas, the feature of the sex composition-age election in the second and its associated anomalies in the gender ratio was clear. The study relied on the descriptive and analytical method, as well as the tabular and formative representation for outlining the spatial variance of sex composition and place patterns, which makes them appear according to the administrative units.

Key words: Spatial variance, Sex composition, Hashemite Kingdom of Jordan, population.

المقدمة

يتشكل البناء السكاني لأي مجتمع من مكونين أساسيين هما الذكور والإناث، والذي يتولد عن ارتباطهما شرعًا وقانونيًّا أجيال وأجيال تمثل مكونات البنية السكانية للمجتمعات. ويسمى مكونا هذا البناء السكاني اصطلاحًا بالتركيب النوعي، أو التركيب الجنسي والذي يكشف عن عدد الذكور والإناث بشكل عام، والحد الفاصل بينهما في الامتداد الذكري أو الأنثوي، ومن ثم يكون بوسع أحدهما أن ينفذ في الامتداد لتكون له السيادة على الآخر. وبالطبع، نحن ندرك الفصل بينهما دائمًا أكثر مما ندرك وحدتهما أو تساويهما، وذلك وفق ما

ترويه لنا أو تكشفه نسبة النوع أو الجنس sex ratio، والتي تعد الناطق أو المعبر على تناقضات هذين المكونين (الذكور والإناث).

وتتباين أعداد الذكور والإناث ونسبهما بين دول العالم المختلفة، كما تتباين إقليميًّا داخل الدولة الواحدة، وما بين وحداتها الإدارية، سواء كانت كبيرة أم صغيرة وحسب ترتيبها التنازلي. وليس بخاف أن عدد الذكور يكون مقاربًا إلى عدد الإناث وتحديدًا في المجتمعات المستقرة ديموغرافيًّا، في حين يختلف ملامح هذا التقارب في المجتمعات غير المستقرة ديموغرافيًّا والتي عجلت به الارتفاعات أو الانخفاضات المباغته لمكوني التركيب النوعي، وذلك في ظل تباين معدلات الوفيات بين الذكور والإناث، أو الهجرة الوافدة أو المغادرة باعتبارها ظاهرة انتخاب هجري عمري – نوعي، أو الحروب وما تخلفه من آثار تدميرية تنال السكان عمومًا وتحديدًا الذكور منهم، فضلًا عن أخطاء البيانات التي يشملها التعداد في بعض المجتمعات. وترسم النسبة النوعية التي أقل من (٩٠) ذكرًا لكل مائة أنثى، أو أكثر من (١١٥) ذكرًا لكل مائة أنثى، حدود عدم التوازن بين أعداد النوعين (Peters and Larkin, 1989).

وفي الحقيقة، فإن للتركيب النوعي آثارًا كبيرة على السلوك السكاني والاجتماعي والاقتصادي لأي مجتمع في الحاضر والمستقبل، فبالنسبة للسلوك السكاني، فإنه يبرز على السلوك الإنجابي والوفيات والهجرة، وأثر هذا في تغير حجم السكان ونموهم. وفي الجانب الاجتماعي، فإنه يظهر على الخدمات المجتمعية وتوزيعها، وفي نسبة السكان من الذكور والإناث الذين تضمهم الحالة الزواجية. وتشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة بين نسب النوع وبعض النواحي الاجتماعية، كالزواج والقضايا التي تخص تكوين الأسر (Fossett and Kiecolt, 1991,PP.,941-950). أما بالنسبة للسلوك الاقتصادي، فإنه يظهر من خلال تحديد حجم القوى العاملة، وفئاتها المنتجة وغير المنتجة، وفي تشكيل الأنشطة الاقتصادية للسكان، ونصيب كل من الذكور والإناث منها، فضلًا عن أهميتها بالنسبة لضرورات الأمن والدفاع. ومن الطبيعي أن تلك الدلالات السلوكية الثلاث تمتد في آثارها نحو التركيب العمري.

مشكلة الدراسة

تعد المشكلة شرطًا مسبقًا لقيام البحث العلمي، وإن الشعور بوجودها هو الحافز على البحث والاستقصاء. لذلك فإن مشكلة الدراسة تتحدد بوجود تناقضات ما بين الذكور والإناث في تقاسمهما للتركيب النوعي في المملكة الأردنية الهاشمية، فهناك امتدادات لأحد المكونات على الآخر وبالعكس، الأمر الذي خلق عدة أنماط على مستوى المملكة داخليًّا وخارجيًّا، وعلى مستوى وحداتها الإدارية، وحسب الأردنيين في الداخل وفي الخارج، وحسب غير الأردنيين في الداخل.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على الملامح العامة والتفصيلية للتركيب النوعي في الأردن، وتحديد التغيرات التي طرأت عليه خلال تعدادي ٢٠٠٤ و٢٠١٥، كما هدفت إلى إبراز التباين المكاني بين الوحدات الإدارية على مستوى الأردن، وللسكان الأردنيين في الداخل وفي الخارج وغير الأردنيين، فضلًا عن الكشف عن تأثير الهجرة الوافدة إلى المملكة والمغادرة منها، وما تحدثه من خلل في التركيب النوعي للسكان.

تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما الملامح الرئيسة والتفصيلية للتركيب النوعي؟
٢. ما التغيرات التي طرأت على التركيب النوعي وخصائصه الرئيسة التفصيلية خلال تعدادي ٢٠٠٤ و٢٠١٥؟
٣. ما مدى التباين المكاني للتركيب النوعي لسكان المملكة الأردنية الهاشمية داخليًّا وخارجيًّا؟

أهمية الدراسة

في ظل ما للتركيب النوعي من آثار على السلوك الإنجابي والاجتماعي

والاقتصادي، فإن هذا المصطلح يحتل أهمية كبيرة، وذلك من خلال استحالة كشف العلاقة بين تلك السلوكيات الثلاثة، والتركيب النوعي من دون فتح مستودع البيانات data warehouse، الذي تودع فيه البيانات الرقمية الخاصة بالذكور والإناث، وتوزيعها حسب الوحدات الإدارية، وبشكل تمكن الباحث من مواضع التشابه أو الاختلاف أو الخلل وصولًا إلى وضع الخطط التنموية الهادفة إلى دراستها. كما أن هذه الدراسة تسعى إلى كشف مواطن الخلل في التركيب النوعي وتأثير الهجرة الوافدة على إحداثه، فضلًا عن نوعية المهاجرين الوافدين وجنسياتهم.

ومن الطبيعي أن هذه الدراسة لها أهمية أخرى، تكمن في فتح المجال إلى دراسات أخرى لها ارتباط بالتركيب النوعي، سواء على مستوى المملكة ووحداتها الإدارية، وضمن البيانات التي توفرها دائرة الإحصاءات العامة، وبنك المعلومات فيها، وخاصة التفصيلية منها، أي ضمن الوحدات الإدارية الصغيرة، مثل اللواء والقضاء والتجمع، ومن ثم ستشكل تلك الدراسات حجر الزاوية في إرساء دعائم خطط تنموية شاملة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة بشكل رئيس على بيانات تعدادي ٢٠٠٤ و٢٠١٥، وقد سارت دائرة الإحصاءات العامة على سياق واحد في جدولة بيانات الخصائص السكانية المختلفة وتحديدًا في تعداد ١٩٩٤، وما تلاه من تعدادات سواء على مستوى المملكة أو وحداتها الإدارية الرئيسة والفرعية، أو حسب الريف والحضر، وللسكان الأردنيين في الداخل أو في الخارج، وللسكان المهاجرين للمملكة، فضلًا عن ثبات وحداتها الإدارية الرئيسة ابتداء من تعداد ١٩٩٤، والبالغة اثنتا عشرة وحدة إدارية، وكذلك تعدادي ٢٠٠٤ و٢٠١٥، لذلك اتخذت الدراسة من المملكة الأردنية الهاشمية وحسب حدودها وتقسيماتها الإدارية الأخيرة، كما في الشكل (١)، منطلقًا لمسار الدراسة وخطواتها، مقارنة بالتعدادات السابقة (١٩٥٢، ١٩٦١، ١٩٧٩)، حيث كانت المملكة مقسمة إلى

خمس وحدات إدارية والتي أُعْتُمدت بياناتها للمقارنة فقط وعلى مستوى المملكة تحديدًا.

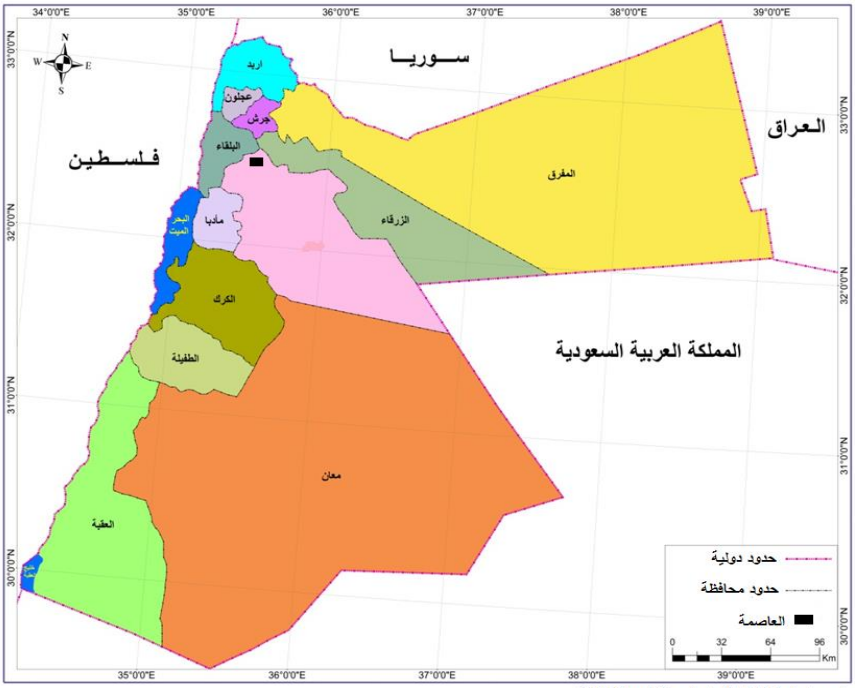

المصدر: المركز الجغرافي الملكي الأردني، (2019)

شكل (١) الخريطة الإدارية للمملكة الأردنية الهاشمية حسب المحافظات

ولتحقيق مسار الدراسة وأهدافها، وُظِّفَ المنهج المقارن والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فضلًا عن التمثيل الجدولي والكارتوجرافي الذي أُعْتُمد للكشف عن التباين المكاني للتركيب النوعي والأنماط المكانية التي تبرز من خلال توزيعها وفقًا للوحدات الإدارية.

الدراسات السابقة

١. دراسة العثمان، (٢٠٠٦)، (التركيب النوعي والعمري لسكان المملكة الأردنية الهاشمية – دراسة في التباين الجغرافي والتغيرات الديموغرافية حسب تعداد ١٩٩٤)، التي هدفت إلى التعرف على مصطلحي التركيب النوعي والعمري، وتباينهما الجغرافي على مستوى المملكة ووحداتها الإدارية، وحسب الريف والحضر. وقد اعتمدت الدراسة على تعداد ١٩٩٤، وكشفت عن ارتباط التركيب النوعي والعمري للسكان بعدة عوامل، يكون لبعضها تأثير مباشر، كالخصوبة والوفيات والهجرة، في حين يكون لبعضها تأثير غير مباشر مثل الأخطاء في بيانات العمر والنوع.

٢. دراسة سمحة (٢٠١١)، (أثر التحضر في التركيب السكاني للمدن الأردنية توقعات المستقبل والحاجات الأساسية)، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التحضر في التركيب النوعي والعمري في المناطق الحضرية في الأردن، وإلى معرفة مدى التغير الذي طرأ على ذلك التركيب خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وكشفت نتائج الدراسة بأن التركيب العمري في تلك المدن شهد تغيرات جوهرية حيث انخفضت نسبة السكان أقل من ١٥ سنة من ٥٠ % إلى ٣٨% في الفترة ١٩٧٩-٢٠٠٤.

٣. دراسة غرايبة، (٢٠١٥)، (التركيب العمري والنوعي للسكان في محافظة عجلون بالأردن للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٢)، التي هدفت للتعرف على خصائص التركيب العمري والنوعي للمحافظة وحسب تعداد ٢٠٠٤ وتقدير ٢٠١٢. وأظهرت نتائج الدراسة اتساع قاعدة الهرم السكاني للمحافظة، وارتفاع نسبة الإعالة التي وصلت إلى ٥٦٢%.

٤. دراسة دائرة الإحصاءات العامة، (٢٠١٥)، (التحليل الديموغرافي وتقييم

بيانات التركيب العمري والنوعي للسكان التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥)، وهدفت إلى دراسة الخصائص الديموغرافية وتقييم التركيب العمري والنوعي للسكان في الأردن. وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة السكان الأردنيين في الفئات العمرية الصغرى ستنخفض إلى الربع بحلول عام ٢٠٥٠، أي إن هناك انخفاضًا في معدلات الإنجاب في المملكة، وسترتفع نسبة من هم في الفئة العمرية المنتجة من الناحية الاقتصادية إلى ٦,٦٥ %.

وتتميز هذه الدراسة عن سابقتها، بأنها اعتمدت على تعدادي ٢٠٠٤ و٢٠١٥، كدراسة مقارنة وبكل تفاصيلهما سواء على مستوى المملكة أو السكان الأردنيين في الداخل أو الخارج، وكذلك السكان غير الأردنيين الوافدين إلى الأردن، فضلًا عن السكان غير الأردنيين وحسب الجنسية، وقد خرجت الدراسة بأنماط عدة كشفت عن التباين المكاني ما بين الوحدات الإدارية في توزيع الذكور والإناث ووفق تصانيف معينة.

أولًا – المستوى العام للتركيب النوعي

يظهر من تحليل الجدول (١)، تباين أحجام الذكور والإناث ونسبها خلال سنوات التعداد ١٩٥٢ – ٢٠١٥، والدليل أنه على مدى ستة تعدادات تكون السيادة للذكور، فقد بلغ حجم الذكور (٣٠٢٠٨٤) نسمة، أي بنسبة ٥١,٥% من إجمالي السكان في تعداد ١٩٥٢، يقابله من الجانب الآخر حجم الإناث البالغ (٢٨٤٨٠١) نسمة، أي بنسبة ٤٨,٥% من إجمالي السكان. وحسب هذا الامتداد الذكري وتجاوزه خط المنتصف، فقد بلغت نسبة النوع (١٠٦) ذكور لكل مائة أنثى.

جدول (١) التركيب النوعي لسكان المملكة الأردنية الهاشمية والنسبة النوعية ومعدلات نموها لسنوات التعدادات من (١٩٥٢ إلى ٢٠١٥)

<	ذكور	%	إناث	%	مجموع	نسبة النوع	معدل النمو (%)		
							ذكور	إناث	مجموع
١٩٥٢	٣٠٢٠٨٤	٥١,٥	٢٨٤٨٠١	٤٨,٥	٥٨٦٨٨٥	١٠٦,٠			
١٩٦١	٤٦٩٥٠٧	٥٢,١	٤٣١٣٦٩	٤٧,٩	٩٠٠٨٧٦	١٠٨,٨	٥,٠	٤,٧	٤,٩
١٩٧٩	١١٢٢٦٥٤	٥٢,٣	١٠٢٤٩٤٠	٤٧,٧	٢١٤٧٥٩٤	١٠٩,٥	٤,٩	٤,٩	٤,٩
١٩٩٤	٢١٦٠٧٢٥	٥٢,٢	١٩٧٨٧٣٣	٤٧,٨	٤١٣٩٤٥٨	١٠٩,٢	٤,٤	٤,٥	٤,٥
٢٠٠٤	٢٦٢٦٢٨٧	٥١,٥	٢٤٧٧٣٥٢	٤٨,٥	٥١٠٣٦٣٩	١٠٦,٠	٢,٠	٢,٣	٢,١
٢٠١٥	٤٥٦١٩٤٤	٥٣,٠	٤٠٤٩٣٧٩	٤٧,٠	٨٦١١٣٢٣	١١٢,٦	٥,١	٤,٥	٤,٩

المصدر: ١- دائرة الإحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للسكان ١٩٥٢، عمان، ١٩٥٣، بيان رقم (١)، قسم (أ- هـ) ص ١.

٢- دائرة الإحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٦١، مجلد رقم (١) عمان، ١٩٦٤، بيان رقم (١/٢)، ص ص ٣٦.-٤٠.

٣- دائرة الإحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٧٩، النتائج التلخيصية للتجمعات السكانية في الضفة الشرقية، عمان، ١٩٨٢، جدول رقم (٤)، ص ص ٥.-٨.

٤- دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤، عمان، ١٩٩٧، جدول رقم (٦/٣)، ص ص ٦٢٩.-٦٥٣.

٥- دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤، جدول رقم (١/٣).

٦- دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥، جدول (٢/٣).

ويتواصل التباين الرقمي والنسبي ما بين الذكور والإناث خلال سنوات التعداد الأخرى، ليبلغ الذكور (٤٦٩٥٠٧) نسمة، أي بنسبة ٥٢,١% من إجمالي السكان في تعداد ١٩٦١، في حين بلغ حجم الإناث (٤٣١٣٦٩) نسمة، أي بنسبة ٤٧,٩% من إجمالي السكان، وعليه فقد ارتفعت نسبة النوع مقارنة بالتعداد السابق لتبلغ ١٠٨,٨% ذكر لكل مائة أنثى. وعلى ضوء هذا الارتفاع

لكـلا الجنسـين فقـد بلـغ معـدل النمـو لكليهمـا (٥%، ٤,٧%) للفتـرة ١٩٥٢– ١٩٦١، بينما بلغ على مستوى المملكة لنفس الفترة (٤,٩%).

وتزداد الفجوة الرقمية والنسبية ما بين الذكور والإناث في تعداد ١٩٧٩، ليبلغ على مستوى الذكور (١١٢٢٦٥٤) نسمة، أي (٥٢,٣%) من إجمالي السكان، بينما بلغ حجم الإناث (١٠٢٤٩٤٠) نسمة، أي بنسبة (٤٧,٧%) من إجمالي السكان. وفي ظل هذا التباين فقد بلغت نسبة (١٠٩,٥) ذكور لكل مائة. أما معدل النمو فقد بلغ لكلا الجنسين (٤,٩%) للمملكة، ولكلا الجنسين للفترة ١٩٦١– ١٩٧٩.

ويتواصل الرصيد المرتفع للذكور قياسًا للإناث خلال تعداد ١٩٩٤، إذ بلغ حجم الذكور (٢١٦٠٧٢٥) نسمة، أي بنسبة (٥٢,٢%) من إجمالي السكان، في حين كان رصيد الإناث (١٩٧٨٧٣٣) نسمة، أي بنسبة (٤٧,٨%) من إجمالي السكان. وعلى ضوء هذا الفارق العددي بين الجنسين، فإن نسبة النوع تبلغ (١٠٩,٢) ذكور لكل مائة أنثى، بينما انخفض معدل النمو السنوي قليلًا للفترة ١٩٧٩– ١٩٩٤، ليبلغ (٤,٤%) للذكور، و(٤,٥%) للإناث على مستوى المملكة.

أما في تعداد ٢٠٠٤، فيلاحظ ارتفاع أحجام الذكور ليبلغ (٢٦٢٦٢٨٧) نسمة، أي بنسبة (٥١,٥%) من إجمالي السكان، ويبدو أن تآكل نسبة الذكور نحو الانخفاض خلال هذا التعداد مقارنة بالتعداد السابق إنما يعكس ارتفاع أحجام الإناث إلى (٢٤٧٧٣٥٢) نسمة، أي بنسبة (٤٨,٥%) من إجمالي السكان والذي امتد أيضًا إلى نسبة النوع الذي شملها هذا الحراك التراجعي، وكانت مشابهة لتعداد ١٩٥٢ كأدنى نسبة ما بين التعدادات الستة وبلغت (١٠٦) ذكور لكل مائة أنثى. ويمتد هذا التراجع نحو معدل النمو السنوي الذي كان أدنى المعدلات والبالغ (٢%) للذكور، و(٢,٣%) للإناث، و(٢,١%) على مستوى المملكة.

ويشذ تعداد ٢٠١٥ عن التعدادات السابقة، في ارتفاع أحجام الذكور

والإناث ونسبهما والذي بات من الطبيعي أن يكون هناك فرق كبير في أحجامهما قياسًا للتعداد السابق، إذ بلغ حجم الذكور (٤٥٦١٩٤٤) نسمة، أي بنسبة (٥٣%) من إجمالي السكان، بينما بلغ حجم الإناث (٤٠٤٩٣٧٩) نسمة، أي بنسبة (٤٧%) من إجمالي السكان. ويبدو أن اتساع الفجوة الرقمية ما بين الجنسين من شأنها أن ترفع من نسبة النوع إلى أقصاها، والبالغ (١١٢,٦) ذكور لكل مائة أنثى. ونتيجة لهذا الارتفاع في الأحجام الرقمية والنسبية للجنسين، فقد انعكس على معدلات النمو التي ارتفعت هي الأخرى للفترة ٢٠٠٤– ٢٠١٥ إلى (٥,١%) للذكور، و(٤,٥%) للإناث، و(٤,٩%) على مستوى المملكة.

وسط كل هذا الارتفاع في أحجام الذكور والإناث ونسبهما النوعية ومعدلات نموهما، تطل علينا الهجرة الوافدة إلى المملكة كأداة فاعلة ومؤثرة في ذلك، وهنا تبدو حقيقة واضحة في تفسير هذا الحراك في ظل الإمكانات المحدودة للمملكة، وهي أن التجاور الحدودي مع الدول ذات الحروب والنزاعات المسلحة، وغياب الأمن خلال الفترات التاريخية المتعاقبة، مثل فلسطين وسوريا والعراق وغيرها من الدول العربية، كانت وراء هذا الحراك الكثيف للسكان نحوها. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد السكان الوافدين إلى المملكة من هذه الدول، والذين تم عدهم في تعداد عام ٢٠١٥ (٣٠٨٠٩١ نسمة من فلسطين، ٤٣٥٥٧٨ نسمة من سوريا، ١٢١٨٩٣ نسمة من العراق) (تعداد ٢٠١٥، جدول ٨–١). كما بلغ من سُجل كلاجئ في التعداد نفسه ١٣٠٥٣٥٠ نسمة، أي بنسبة (١٥,١%) من إجمالي سكان المملكة. أما من كان قدومه إلى المملكة نتيجة غياب الأمن والنزاع المسلح في دولته الأصلية، فقد بلغ ١٥١٢٩٦٢ نسمة، أي بنسبة (٥٢,٤%) من إجمالي السبب الرئيس للقدوم إلى المملكة، والبالغ ٢٨٨٨١٣٨ نسمة (تعداد ٢٠١٥، جدول ٨–٥).

إن هذه الملامح خاصة بحجمي الذكور والإناث ونسبهما النوعية على مستوى المملكة، والتي أصبحت الاتجاه العام لها، خاصة ما يتعلق منها

بالتعميم، بينما تضم بين جنباتها أنماطًا أخرى قد تبدو متوازنة أو شاذة. فالنمط المتوازن، حيث التقارب بين الذكور والإناث ونسبهما والذي يتمثل في المجتمع الأردني – وكما يعرضها الملحق (١). ففي تعداد ١٩٩٤، بلغ حجم الذكور (١٩٢٦٧٧١) نسمة، أي بنسبة (٥٠,٨%) من إجمالي السكان، في حين بلغ حجم الإناث (١٨٦٨٢٨٥) نسمة، أي بنسبة (٤٩,٢%) من إجمالي السكان. وقد خضعت نسبة النوع لهذا التوازن لتبلغ (١٠٣,١%) ذكور لكل مائة أنثى. ويتواصل هذا التوازن خلال تعدادي ٢٠٠٤ و٢٠١٥، فقد بلغ حجم الذكور في التعداد الأول (٢٣٧١٢٩٩) نسمة، أي بنسبة (٥٠,٦%) من إجمالي السكان، بينما بلغ حجم الإناث (٢٣١٠٦٧٠) نسمة، أي بنسبة (٤٩,٤%) من إجمالي السكان.

وفي ظل هذا التقارب في أحجام كل من الذكور والإناث، فقد بدأت نسبة النوع متوازنة إلى حد ما لتبلغ (١٠٢,٦%) ذكور لكل مائة أنثى. أما في تعداد ٢٠١٥، فقد بلغ حجم الذكور (٢٩٣٣١٣٥) نسمة، أي بنسبة (٥٠,٨%) من إجمالي السكان، في حين بلغ حجم الإناث (٢٨٤٢٣٠٩) نسمة، أي بنسبة (٤٩,٢%) من إجمالي السكان، لتبلغ نسبة النوع عل ضوء هذا التوازن (١٠٣,٢%) ذكور لكل مائة أنثى.

وبعيدًا عن النمط المتوازن الذي يُعد من ملامح المجتمع الأردني، يظهر نمط آخر اتخذ من ملمح اللاتوازن هوية له، وهي صفة التصقت بمجتمع المهاجرين، وما يمتاز به من الانتخاب العمري – النوعي. وهذا يلاحظ تحديدًا لدى المجتمع غير الأردني، وكذلك لدى الأردنيين في الخارج، إلا أن هذا التفرد وعدم التوازن يغرق المجتمع الثاني إلى مستوى عال من الشذوذ والتطرف، حيث سيادة عدد الذكور على عدد الإناث بفارق كبير جدًّا، ولتبلغ نسبة النوع خلال سنوات تعدادات ١٩٩٤، و٢٠٠٤، و٢٠١٥: (٥٤٦,٨، و٤١١,٣، و٣٠٢,٥%) ذكور لكل مائة أنثى على الترتيب. في حين يسود النمط غير المتوازن الاعتيادي لدى المجتمع الأردني، ولتبلغ نسبة النوع (١٩٧,٤،

و١٤٣,٧، و١٣٣,٨%) ذكور لكل مائة أنثى على الترتيب.

ويبدو أن هذا التباين ما بين الأنماط الثلاثة إنما يعكس الطبيعة المستقرة ديموغرافيًّا، في حين يظهر الفارق ما بين الذكور والإناث، ومن ثم تباعد نسبة النوع عن سمة التوازن لدى مجتمع المهاجرين الأردنيين وغير الأردنيين في النمط الثاني والثالث، حيث يلاحظ على النمط الثاني – وهم المهاجرون الأردنيون – أن أغلبهم يتركون أسرهم في موطنهم الأصلي، لذلك جاءت نسبة النوع شاذة، وإن عادت للانخفاض في تعدادي ٢٠٠٤ و٢٠١٥ مقارنة بتعداد ١٩٩٤، مما يعكس ارتفاع نصيب الإناث في الهجرات عمومًا، وهذا يدل على سريان تآكل مؤشر – الانتخاب العمري النوعي – قليلًا، بينما جاءت نسبة النوع متواضعة في ارتفاعها ضِمن النمط الثالث، لتكشف عن سريان الهجرات الأسرية مؤخرًا، خاصة في ظل الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة في أوطانها الأصلية.

ثانيًا – التباين المكاني للتركيب النوعي

ليس هناك حالة من التوازن المطلق ما بين مجتمعي الذكور والإناث – عمومًا – بل إن هناك سيادة لأحد الجنسين على الآخر في ظل الظروف والمتغيرات التي ترافق مسيرة حياتهما، والتي تُظهر انفلات أحد الجنسين عن الآخر، ومن ثم تظهر نتائجهما في صفة نسبة النوع (نسبة الجنس) التي تبدو متوازنة – إلى حد ما – أو شاذة. ومن هذا المنطلق، تبدو نسبة النوع متباينة في توزعها المكاني ما بين الوحدات الإدارية في المملكة، والتي هي نتيجة للتباين السائد بين تلك الوحدات من حيث الأهمية الإدارية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ومن خلال تحليل الملحق (١)، يظهر زيادة أعداد الذكور على أعداد الإناث في المملكة وعلى مستوى المحافظات سواء في تعداد ٢٠٠٤ أو تعداد ٢٠١٥، إلا أن الفارق العددي ما بين الجنسين تكون له السيادة في التعداد الثاني قياسًا للأول، والتي تبدو ملامحه من خلال ارتفاع نسبة النوع والبالغة

(١١٢,٦) ذكور لكل مائة أنثى في تعداد ٢٠١٥، بينما بلغت (١٠٦) ذكور لكل مائة أنثى في تعداد ٢٠٠٤، وذلك في ظل الهجرات الوافدة التي استقبلتها المملكة، والتي توزعت على أغلب محافظاتها بعد أحداث العنف والنزاعات المسلحة في العراق وسوريا – تحديدًا – إلا أن هذا التوزيع يتباين حسب المحافظات وموقعها وأهميتها.

من ناحية أخرى، يمكن متابعة التركيب النوعي وما يمثله من أحجام الذكور والإناث والفارق العددي بينهما ومقياسها المُعتمد في التمثيل (نسبة النوع) وحسب التعدادين، وما يخرج منهما من أنماط على ضوء هذا المقياس. فمن خلال تحليل الملحق (١)، وما يمثله من تعدادي ٢٠٠٤ و٢٠١٥، يمكن الخروج بثلاثة أنماط، وكما يمثله الشكلان (٢)، و(٣). (١) النمط الأول (١٢٠ فأكثر): يتمثل في تعداد ٢٠٠٤ في محافظة العقبة، والبالغ (١٢٤,٢) ذكور لكل مائة أنثى، مما يعكس زيادة أعداد المهاجرين اليها، وذلك بسبب تحويلها لمنطقة اقتصادية خاصة، فضلًا عن نشاطها التجاري المتمثل بوجود الميناء البحري الوحيد، ونشاط قطاع النقل وخدماته المتمركزة فيه والخاصة بنقل وتوريد البضائع من الميناء وإليه. وحافظت هذه المحافظة على رصيدها المرتفع في نسبة النوع وضمن هذا النمط في تعداد ٢٠١٥، والبالغ (١٣٣,٤) ذكور لكل مائة أنثى.

(٢) النمط الثاني (١١٠– ١٢٠) ذكرًا لكل مائة أنثى: يتمثل في تعداد ٢٠٠٤ في محافظة معان، والبالغ (١١٠,٥) ذكور لكل مائة أنثى، وهذا يعود إلى وجود مدينة البتراء الأثرية التي تعد إحدى عجائب الدنيا السبع الجديدة، وتعد من أهم الوجهات السياحية العالمية التي يتوافد لزيارتها السياح من مختلف دول العالم. في حين يمتد هذا النمط إلى ست محافظات في تعداد ٢٠١٥، وهي: (العاصمة، والبلقاء، والزرقاء، ومادبا، والكرك، ومعان)، والبالغ على الترتيب (١١٥,٨، و١١٥,٣، و١١١,٦، و١١٢,٦، و١١٣,٣، و١١٢,٧) ذكور لكل مائة أنثى، بسبب تميزها بنشاطها التجاري والصناعي، ووجود

الجامعات الحكومية والخاصة فيها، فضلًا عن وجود المواقع الأثرية والدينية والمعالم الطبيعية ضمنها.

(٣) النمط الثالث (١٠٠ – ١١٠) ذكور لكل مائة أنثى: يتمثل في تعداد ٢٠٠٤ ضمن عشر محافظات هي: (العاصمة، والبلقاء، والزرقاء، ومادبا، وإربد، والمفرق، وجرش، وعجلون، والكرك، والطفيلة)، والبالغ على الترتيب (١٠٥,٨، و١٠٧,٣، و١٠٥,٥، و١٠٦، و١٠٤,٦، و١٠٨,٢، و١٠٦,١، و١٠٣، و١٠٢,٨، و١٠٤,٦) ذكور لكل مائة أنثى، في حين يتراجع هذا العدد في تعداد ٢٠١٥، ليقتصر على خمس محافظات هي: (إربد، والمفرق، وجرش، وعجلون، والطفيلة)، والبالغ على الترتيب (١٠٦,٧، و١٠٤,٩، و١٠٧,٧، و١٠٥,٦، و١٠٩,٤) ذكور لكل مائة أنثى، وهذا يعود لوجود المناطق التنموية التي تضم العديد من المصانع فيها، وأيضًا وجود مناجم الفوسفات والإسمنت والجامعات، فضلًا عن وجود المواقع الأثرية والمعالم الطبيعية فيها.

شكل (٢) التباين المكاني لنسبة النوع في الأردن حسب الوحدات الإدارية في تعداد ٢٠٠٤

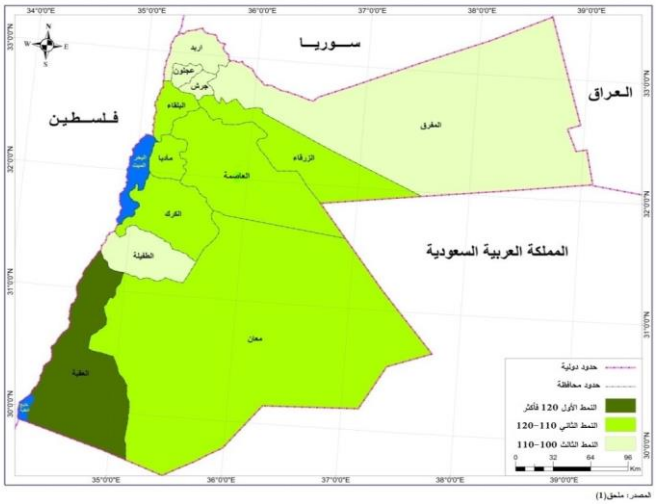

المصدر: ملحق(١)

شكل (٣) التباين المكاني لنسبة النوع في الأردن

حسب الوحدات الإدارية في تعداد ٢٠١٥

أما على مستوى المجتمع الأردني، فتبدو نسبة النوع ضمن الحالة الاعتيادية، وذلك من خلال تقارب الفارق الرقمي بين الجنسين، حيث تبلغ على مستوى المملكة (١٠٢,٦) ذكور لكل مائة أنثى في تعداد ٢٠٠٤، بينما ترتفع قليلًا لتبلغ (١٠٣,٢) ذكور لكل مائة أنثى في تعداد ٢٠١٥. ومع هذا فيمكن تصنيفها إلى نمطين– كما في الشكلين (٤)، و(٥). (١) النمط الأول (١٠٣ فأكثر)، يتمثل حسب تعداد ٢٠٠٤ في محافظات (الزرقاء، والمفرق، وجرش، ومعان، والعقبة)، والبالغ على الترتيب (١٠٣,٨، و١٠٣,٤، و١٠٣,٦، و١٠٤,٥، و١٠٨,٦) ذكور لكل مائة أنثى، في حين يمتد هذا النمط إلى تسع محافظات في تعداد ٢٠١٥، وهي: (الزرقاء، ومادبا، وإربد، والمفرق، وجرش، وعجلون، والطفيلة، ومعان، والعقبة)، والبالغ على الترتيب (١٠٤,٥، و١٠٤,١، و١٠٣,٦، و١٠٤,٤، و١٠٤,٥، و١٠٣، و١٠٤، و١٠٦,٦، و١٠٧) ذكور لكل مائة أنثى، وهذا يعود إلى النشاط التجاري والصناعي والمواقع السياحية. (٢) النمط الثاني (أقل من ١٠٣): فيتمثل في تعداد ٢٠٠٤ خلال سبع

محافظات هي: (العاصمة، والبلقاء، ومادبا، وإربد، وعجلون، والكرك، والطفيلة)، والبالغ على الترتيب (١٠١,٨، و١٠١,٩، و١٠٢,٧، و١٠٢,٨، و١٠١,٧، و١٠١,٥، و١٠٢,٦) ذكور لكل مائة أنثى، في حين يتراجع إلى ثلاث محافظات في تعداد ٢٠١٥، وهي: (العاصمة، والبلقاء، والكرك)، والبالغ على الترتيب (١٠٢,٢، و١٠٢,٤، و١٠١,٧) ذكور لكل مائة أنثى، بسبب وجود المعالم الأثرية والنشاط الصناعي والتجاري.

أما على مستوى السكان غير الأردنيين في داخل المملكة، وفي ظل قانون المهاجرين المتمثل بالإنتخاب العمري – النوعي، حيث يبدو الاتساع الرقمي الكبير في رصيد الذكور قياسًا للإناث، فقد سجلت نسبة النوع أرقامًا عالية مقارنة بمجتمع الأردنيين – وكما ورد آنفًا – وعليه فمن تحليل الملحق (١)، يظهر أن نسبة النوع لدى السكان غير الأردنيين تبلغ ١٤٣,٧ في تعداد ٢٠٠٤، لتنخفض إلى ١٣٣,٨ حسب تعداد ٢٠١٥، مما يعكس زيادة الهجرات الأسرية إلى المملكة في ظل الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة للدول المجاورة له والتي أدت إلى انخفاض الفارق بين الذكور والإناث.

من ناحية أخرى، يمكن توثيق حجم الذكور والإناث ودلالتهما في نسبة النوع من تصنيفها إلى ثلاثة أنماط، وكما يعرضها الشكلان (٦)، و(٧). (١) النمط الأول (٢٠٠ فأكثر): يتمثل في تعداد ٢٠٠٤ في ست محافظات هي: (البلقاء، والمفرق، وعجلون، والطفيلة، ومعان، والعقبة)، والبالغ على الترتيب (٢٢٥,٧، و٢١٢,٦، و٢٢٧,٦، و٢٧٢,١، و٢٧٩، و٢٧٨,٤) ذكور لكل مائة أنثى. في حين يتراجع هذا النمط في تعداد ٢٠١٥، ليتحدد بمحافظة العقبة دون المحافظات الأخرى والبالغ (٢) النمط الثاني (١٥٠– ٢٠٠): فيقتصر في تعداد ٢٠٠٤ على محافظة مادبا والبالغ ١٨٩,٣ ذكور لكل مائة أنثى. بينما يتزايد الرقم في تعداد ٢٠١٥، ليضم خمس محافظات هي: (البلقاء، ومادبا، والكرك، والطفيلة، ومعان). (٣) النمط الثالث (أقل من ١٥٠): ويتمثل في خمس محافظات وضِمن تعداد ٢٠٠٤، هي: (العاصمة، والزرقاء، وإربد،

وجرش، والكرك)، والبالغ على الترتيب (١٣٤,١، و١٢١,٨، و١٣٦,٤، و١٢٠,٦، و١٢٣,١) ذكور لكل مائة أنثى، في حين يمتد في تعداد ٢٠١٥ إلى ست محافظات هي: (العاصمة، والزرقاء، وإربد، والمفرق، وجرش، وعجلون)، والبالغ على الترتيب (١٤٢,٤، و١٢٧، و١١٣,٤، و١٠٥,٢، و١١٢,٨، و١٢٣,٨) ذكور لكل مائة أنثى .٢٣٠,٨.

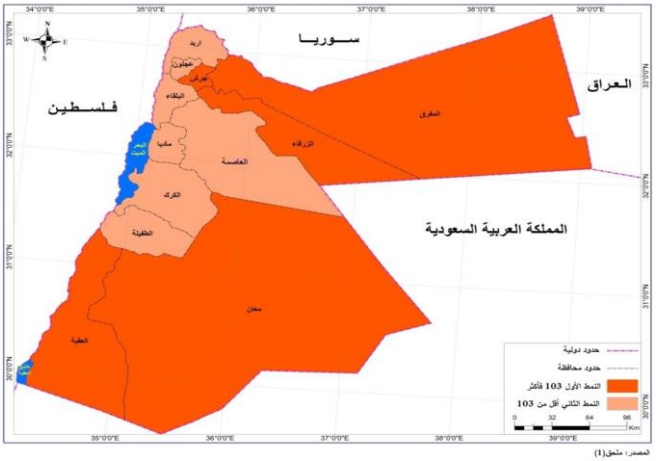

شكل (٤) التباين المكاني لنسبة النوع للسكان الأردنيين حسب الوحدات الإدارية في تعداد ٢٠٠٤

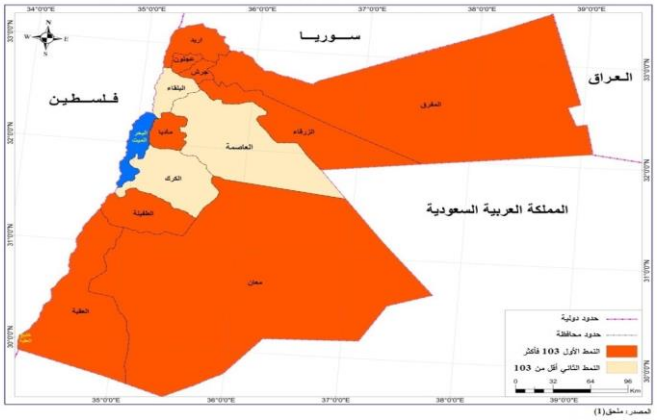

شكل (٥) التباين المكاني لنسبة النوع للسكان الأردنيين

حسب الوحدات الإدارية في تعداد ٢٠١٥

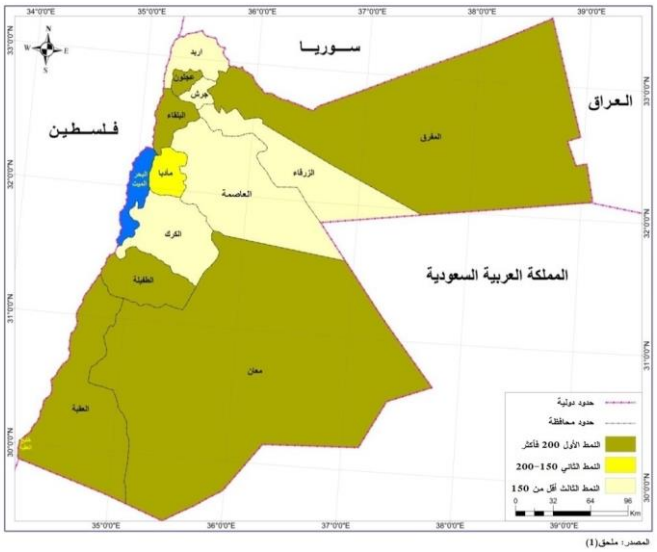

المصدر: ملحق(1)

شكل (٦) التباين المكاني لنسبة النوع للسكان غير الأردنيين

حسب الوحدات الإدارية في تعداد ٢٠٠٤

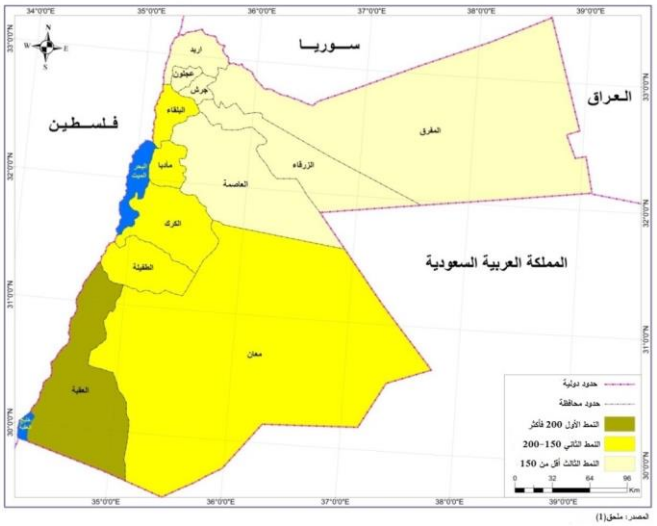

المصدر: ملحق(1)

شكل (٧) التباين المكاني لنسبة النوع للسكان غير الأردنيين

حسب الوحدات الإدارية في تعداد ٢٠١٥

ويختلف الحال عند السكان الأردنيين في الخارج، حيث تبلغ نسبة النوع (٤١١,٣) في تعداد ٢٠٠٤، بينما تتراجع إلى (٣٠٢,٥) حسب تعداد ٢٠١٥، مما يعكس سيادة الذكور على الإناث بشكل كبير في تعداد ٢٠٠٤ مقارنة بتعداد ٢٠١٥، الذي أظهر زيادة في أعداد الإناث المسجلات في الخارج. أما عند تصنيفها حسب المحافظات، فإنها تصنف إلى ثلاثة أنماط، الشكلان (٨)، و(٩). (١) النمط الأول (٥٠٠ فأكثر): يتمثل في تعداد ٢٠٠٤، حيث ثماني محافظات تمثل ضمن هذا النمط وهي: (البلقاء، وإربد، والمفرق، وجرش، وعجلون، والكرك، ومعان، والطفيلة)، والبالغ على الترتيب (٥٠١، و٥٧٠,١، و٧٦٧,٥، و١٣٧٩,١، و٧٨٤، و٨٨٨,٣، و١٩٩٠، و٦٨٦,٦). بينما ينسحب هذا النمط في تعداد ٢٠١٥ على محافظتي عجلون والطفيلة، والبالغ على الترتيب (٥٦٩,٢، و٧٥٠).

(٢) النمط الثاني (٢٥٠– ٥٠٠): يتمثل في تعداد ٢٠٠٤ ضمن محافظات: (العاصمة، والزرقاء، ومادبا، والعقبة)، والبالغ على الترتيب (٣٣٨,٨، و٤٧٧,٦، و٤٨٩,٦، و٣٦٤,٣)، بينما ينسحب هذا النمط على تسع محافظات في تعداد ٢٠١٥، وهي: (العاصمة، والبلقاء، والزرقاء، ومادبا، وإربد، والمفرق، وجرش، والكرك، ومعان)، والبالغ على الترتيب (٢٥٨,٧، و٣٣٦,١، و٣٠٢,١، و٤٥٤,٤، و٤٢٤,٢، و٢٧١، و٤٨٩,٨، و٤٥٥,١، و٢٥٧,١). أما النمط الثالث (أقل من ٢٥٠): فلا يتمثل في أي من محافظات المملكة، في حين يقتصر على محافظة العقبة في تعداد ٢٠١٥ والبالغ (٢٥٥).

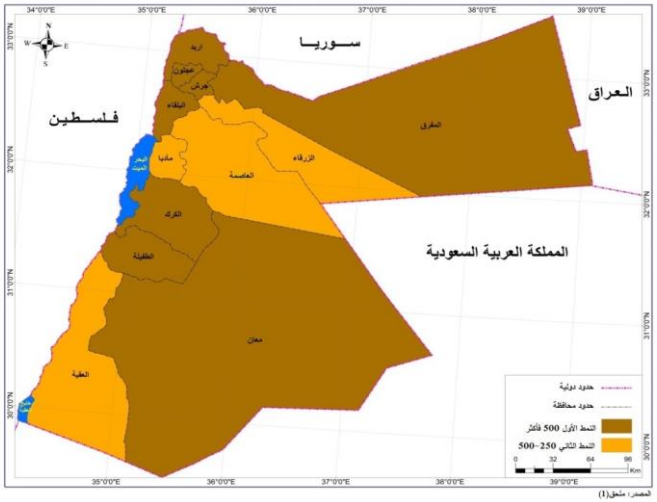

شكل (٨) التباين المكاني لنسبة النوع للسكان الأردنيين في الخارج حسب الوحدات الإدارية في تعداد ٢٠٠٤

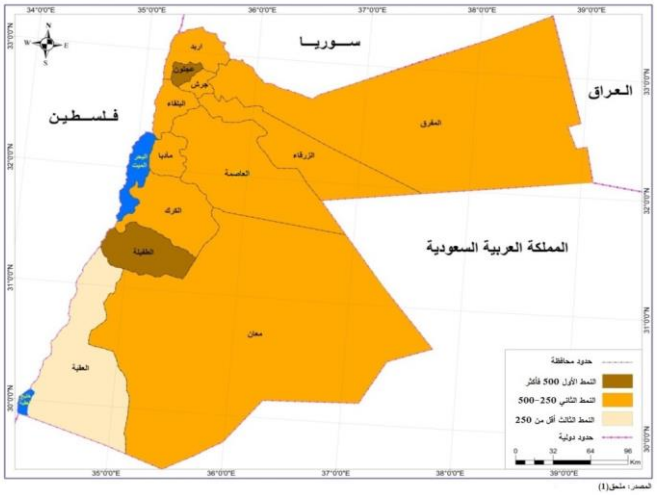

شكل (٩) التباين المكاني لنسبة النوع للسكان الأردنيين في الخارج حسب الوحدات الإدارية في تعداد ٢٠١٥

ثالثًا – التركيب النوعي للمهاجرين داخل الأردن حسب الجنسية

من الملاحظ أن قاعدة الانتخاب النوعي – العمري هي السمة التي تميز المهاجرين عمومًا، بمعنى سيادة الذكور المهاجرين على الإناث المهاجرات. إلا أن القاعدة بدأت تتآكل خلال العقود الأخيرة في ظل زيادة أعداد الإناث المهاجرات، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفقدان الأمن والنزاعات المسلحة التي تدفعهم للخروج من ديارهم التي استحالت الحياة فيها في ظل تراكم تلك المشكلات التي لا يتوفر لها حل قريب. لذلك فإن معرفة التركيب النوعي للمهاجرين في الداخل الأردني رهن بالتعرف إلى حجم المهاجرين حسب جنسيتهم ولكلا الجنسين – وهذا ما يعرضه الملحق (٢)، والذي يعكس بأن هناك تباينًا ما بين أعدادهما على مستوى المملكة في تعداديَ ٢٠٠٤ و٢٠١٥، والبالغ (١٤٣,٧، و١٣٥,٤). ويبدو أن تراجع نسبة النوع في تعداد ٢٠١٥ قياسًا لتعداد ٢٠٠٤، كان نتيجة لسمة الأسرية التي طبعت بها أغلب الهجرات الوافدة إلى الأردن خلال التعداد الأخير.

وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال العودة إلى الملحق (٢)، يتكشف نمطان من المهاجرين، هما: النمط الأول، حيث سيادة عدد الذكور على الإناث وبالتالي ارتفاع نسبة النوع، في حين يمتاز النمط الثاني بسيادة عدد الإناث على عدد الذكور، ومن ثم تراجع نسبة النوع عن خط التوازن وانحدارها دونه. فالنمط الأول، يمكن ملاحظته لدى مجموعة الدول العربية التي تأتي بالمرتبة الأولى في أحجام تياراتها الوافدة إلى المملكة قياسًا للجنسيات المهاجرة الأخرى، سواء في تعداد ٢٠٠٤ أو تعداد ٢٠١٥، وتحديدًا التعداد الأخير، وذلك في ظل صلة الجوار الحدودي ما بين المملكة والدول التي تعاني من غياب الأمن والنزاعات المسلحة – كما هو الحال في سوريا والعراق وفلسطين – فقد بلغ حجم التيارات الوافدة من هذه الدول وعلى الترتيب (١٢٦٥٥١٤، ١٣٠٩١١، ٦٣٤١٨٢) نسمة، حسب تعداد ٢٠١٥ (تعداد ٢٠١٥، جدول ٨–١)، أي بنسبة (٤٣,٣%، و٤,٥%، و٢١,٧%) من إجمالي المهاجرين. ومن الطبيعي

أن هذه الأحجام الكبيرة من المهاجرين سواء من هذه الدول أو غيرها من الدول العربية، هي حصيلة جنسين من المهاجرين كانت السيادة فيه للذكور والتي ترجمتها نسبة النوع البالغة (١٨٥,٥، و١٤٢,٨) في تعدادي ٢٠٠٤ و٢٠١٥. أما عند تصنيف هذه الجنسية على مستوى الدول العربية الآسيوية والأفريقية، فأيضًا يكون لهما السيادة ما بين الجنسيات المهاجرة.

أما الجنسية الأخرى التي تأتي في المرتبة الثانية، فهي مجموعة دول أمريكا الشمالية والبالغ ١٢٤,٧ في تعداد ٢٠٠٤ و١٠٧,١ في تعداد ٢٠١٥. وتأتي مجموعة الدول الأفريقية غير العربية بالمرتبة الثالثة في تعداد ٢٠٠٤، حيث تبلغ نسبة النوع ١٠١,٨، في حين تنحدر إلى النمط الثاني في تعداد ٢٠١٥ لتبلغ ١٦,٩، ثم مجموعة دول أوربا الغربية بالمرتبة الرابعة لتبلغ ١٠٦,٦ في تعداد ٢٠٠٤، وإلى ١٠٤,٦ في تعداد ٢٠١٥.

من جهة أخرى، فقد انحدرت نسبة النوع دون خط التوازن، أي بمعنى زيادة أعداد الإناث على الذكور ولتشكل بذلك النمط الثاني. وتجدر الإشارة فيما يتعلق بهذا النمط هو زيادة الفجوة الرقمية بين الجنسين، مما ينعكس على صغر نسبة النوع العائدة لهذا النمط. ويتمثل النمط الثاني في كل من دول آسيوية غير عربية، ودول أوربا الشرقية، ودول أمريكا الجنوبية، ودول أوقيانوسيا في تعداد ٢٠٠٤، والبالغ على الترتيب (٣٨,٥، و٣٩,٥، و٣٥، و٩٠,٨، و٩٦)، وتواصل هذه الدول انخفاضها في نسبة النوع على مدى تعداد ٢٠١٥ لتبلغ (٤١، و١٦,٩، و٢٦,٣، و٣٤,٤، و٧٣,٤) على الترتيب. الأمر الذي يعكس توسع المساحات الرقمية بين الجنسين سواء في النمط الأول أو الثاني، أي إن الأمر كان لصالح الذكور على الإناث أو بالعكس – وكما يعرضها الملحق (٢).

النتائج:

إن الصورة العامة التي تتجمع خطوطها من هذه الدراسة، هو ما يُعْرَض من نتائج تُوصِّل إليها من تحليل ملامح التركيب النوعي لسكان المملكة الأردنية الهاشمية خلال تعدادي ٢٠٠٤ و٢٠١٥، وهي كالآتي:

١. كشفت الدراسة عن اختلاف واضح في التركيب النوعي بين الأردنيين في الداخل، والأردنيين في الخارج، مما يعكس الاستقرار الديموغرافي في الأول والذي من نتائجه توازن نسبة النوع أو أبعد عنه قليلًا، بينما كانت ملامح الانتخاب النوعي – العمري في الثاني وما يرتبط به من شذوذ واضح في نسبة النوع.
٢. يظهر تباين مكاني واضح ما بين محافظات المملكة على المستوى العام، ولكل المسميات التي تندرج تحتها والتي تتمثل بالسكان الأردنيين في الداخل أو في الخارج أو غير الأردنيين، مما يعكس ارتباط ذلك بجملة من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية.
٣. برزت حالة من التراجع الرقمي في نسبة النوع وخاصة فيما يتعلق بغير الأردنيين في الداخل ما بين تعدادي ٢٠٠٤ و٢٠١٥، مما يعكس الحجم الكبير للهجرات الأسرية الوافدة من دول الجوار الأردني في ظل النزاعات المسلحة، وفقدان الأمن والاضطرابات والتهجير القسري التي شهدته تلك الدول، الأمر الذي جعل من الأردن ملاذًا آمنًا لها.
٤. إن حالة التغيرات الإدارية التي شهدتها المملكة لوحداتها وثباتها ابتداءً من تعداد ١٩٩٤، والتعدادين اللاحقين والبالغة اثنتا عشرة وحدة إدارية مقارنة بالتعدادات الثلاثة السابقة لها، والبالغة خمس وحدات إدارية، فضلًا عن البيانات التفصيلية التي وفرتها دائرة الإحصاءات العامة ونشرها على موقعها الإلكتروني، شكلت زخمًا كبيرًا للبيانات التي وُظِّفَت في هذه الدراسة أو في دراسات أخرى، سواء على مستوى وحداتها الرئيسة أو الفرعية.

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة، فإن هذه الدراسة توصي بما يلي:

١. توجيه المؤسسات المعنية والباحثين نحو الدراسات التفصيلية الخاصة بالخصائص السكانية، سواء على مستوى المملكة أو على مستوى وحداتها الإدارية في ظل البيانات التفصيلية التي وفرتها التعدادات، لما للتركيب النوعي للسكان من أهمية في رسم الخطط والسياسات السكانية المستقبلية على مستوى المملكة والوحدات الإدارية.

٢. التأكيد على ثبات الوحدات الإدارية سواء في أعدادها أو في مساحاتها وبمسمياتها المعتمدة، لدور ذلك على ثبات الخريطة الإدارية للمملكة ومن ثم السكانية.

٣. إخضاع بيانات التعداد لعمليات تقييم، للوقوف على مدى دقة تسجيل البيانات ورفع مستوى كفاءتها.

٤. إصدار القرارات الخاصة بشأن الهجرة الأردنية المغادرة والهجرة الوافدة، وتنظيمها بشكل لا يخل بالواقع الديموغرافي للمملكة.

٥. الحرص على الدورية في إجراء التعدادات السكانية اللاحقة ونشر بياناتها التفصيلية وحسب الجنسية، لما لها من دور في التعرف على الخصائص السكانية، والكشف عن تغيراتها المكانية والزمانية خلال سنوات المقارنة ما بين التعدادات، فضلًا عن إسناد التعدادات الصادرة بخرائط للتقسيمات الإدارية وبأصغر وحداتها.

المراجع

المراجع العربية:

١. سمحة موسى، (٢٠١١)، أثر التحضر في التركيب السكاني للمدن الأردنية: توقعات المستقبل والحاجات الأساسية، مجلة جامعة دمشق– المجلد(٢٧)– العدد الثالث + الرابع، دمشق.

٢. العثمان باسم، (٢٠٠٦)، التركيب النوعي والعمري لسكان المملكة الأردنية الهاشمية – دراسة في التباين الجغرافي والتغيرات الديموغرافية حسب تعداد عام ١٩٩٤، سلسلة دراسات سكانية، العدد (١)، مطبعة الجابري، البصرة.

٣. غرايبة خليف، (٢٠١٥)، التركيب العمري والنوعي للسكان في محافظة عجلون بالأردن للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٢، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد (٨)، العدد (١).

٤. دائرة الإحصاءات العامة، التحليل الديموغرافي وتقييم بيانات التركيب العمري والنوعي للسكان، التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥، عمان.

٥. دائرة الإحصاءات العامة، (١٩٥٣)، نتائج التعداد العام للسكان ١٩٥٢، عمان.

٦. دائرة الإحصاءات العامة، (١٩٦٤)، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٦١، عمان.

٧. دائرة الإحصاءات العامة، (١٩٨٢)، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٧٩، عمان.

٨. دائرة الإحصاءات العامة، (١٩٩٧)، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤.

٩. دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن، ٢٠٠٤، ٢٠١٥.

١٠. دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥، عمان.

١١. المركز الجغرافي الملكي الأردني، (٢٠١٩).

المراجع الأجنبية:

(1) Fossett, M. & Kiecolt, K.(1991)."A Methodological Review of the Sex Ratio: Alternatives for Comparative Research", Journal of Marriage and Family, Vol. 53, No (4).

(2)Peters, G. & Larkin, R.(1979)."Population Geography: Problems, Concepts, and Prospects".Kendall/Hunt Publishing Company, Dubuque.

الملحق (١) توزيع السكان حسب النوع والجنسية والمحافظات في المملكة الأردنية الهاشمية لتعدادي ٢٠٠٤ و٢٠١٥

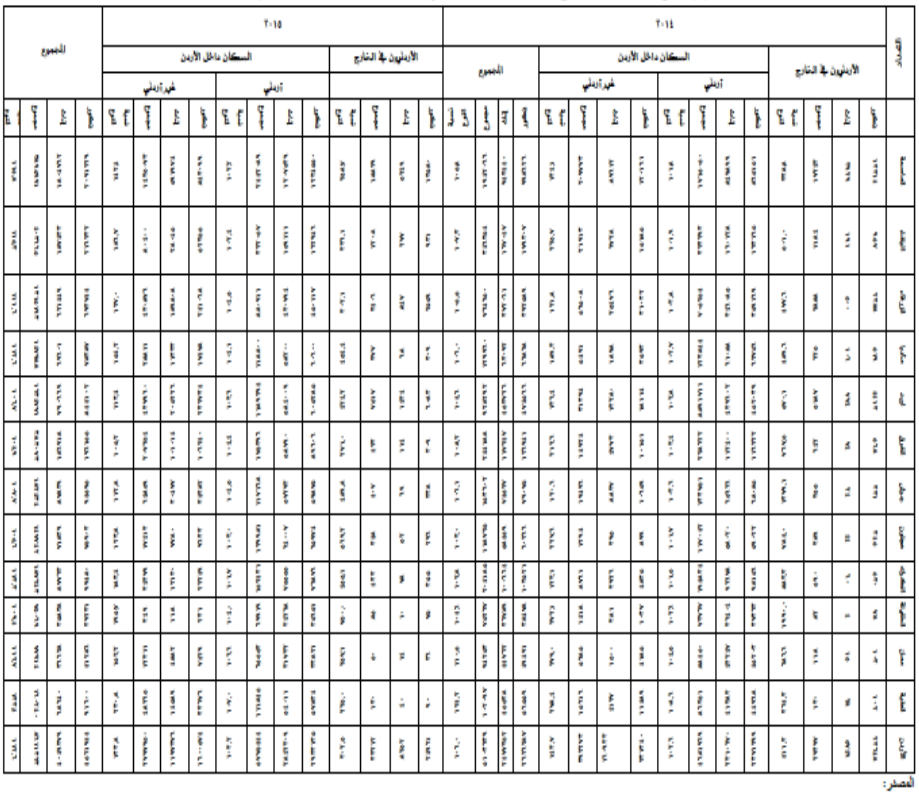

المصدر:

١- المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤.

٢- المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥.

الملحق (٢) توزيع السكان غير الأردنيين الوافدين إلى الأردن حسب النوع والجنسية في تعدادي ٢٠٠٤ و٢٠١٥

التعداد	٢٠٠٤				٢٠١٥			
الجنسية	ذكور	إناث	مجموع	نسبة النوع	ذكور	إناث	مجموع	نسبة النوع
دول آسيوية عربية	١١٥٦٤٣	٩٠٢٤٤	٢٠٥٨٨٧	١٢٨,١	١٠٨٥٤٨١	١٠١٢٧١٦	٢٠٩٨١٩٧	١٠٧,١
دول أفريقية عربية	٩٤٦٥٦	٢٣٠٩٨	١١٧٧٥٤	٤٠٩,٨	٥٤٥٨٠٠	١٢٩١٤١	٦٧٤٩٤١	٤٢٢,٦
مجموع الدول العربية	٢١٠٢٩٩	١١٣٣٤٢	٣٢٣٦٤١	١٨٥,٥	١٦٣١٢٨١	١١٤١٨٥٧	٢٧٧٣١٣٨	١٤٢,٨
دول آسيوية غير عربية	١٦١٥٨	٤١٩٨٨١٦٤	٥٨١٤٦	٣٨,٥	٢٥٠٢٩	٦١٠٨٩	٨٦١١٨	٤١,٠
دول أفريقية غير عربية	١٦٧	١٩٣٥	٣٣١	١٠١,٨	١٦٨١	٩٩٤٨	١١٦٢٩	١٦,٩
دول أوربا الغربية	١٩٦٧	١٧٥٨	٣٩٠٢	١٠١,٦	٨٩٣٥	٨٥٣٧	١٧٤٧٢	١٠٤,٦
دول أوربا الشرقية	٦٩٥	١٤٢٢	٢٤٥٣	٣٩,٥	٢٣٠٩	٨٧٦٩	١١٠٧٨	٢٦,٣
دول أمريكا الشمالية	١٧٧٣	٤٠	٣١٩٥	١٢٤,٧	٧٣٠٧	٦٨٢١	١٤١٢٨	١٠٧,١
دول أمريكا الوسطى	١٤	١٠٩	٥٤	٣٥,٠	٥٤	١٥٧	٢١١	٣٤,٤
دول أمريكا الجنوبية	٩٩	١٧٥	٢٠٨	٩٠,٨	٣٤٦	٤٧١	٨١٧	٧٣,٤
دول أوقيانوسيا	١٦٨	١٦٠٩	٣٤٣	٩٦,٠	١٤٤٣	١٣٥١	٢٧٩٤	١٠٦,٨
أخرى	-	-	-	-	٣٩٧	٣٤٣	٧٤٠	١١٥,٧
المجموع	٢٣١٣٤٠	١٦٠٩٣٣	٣٩٢٢٧٢	١٤٣,٧	١٦٧٨٧٨٢	١٢٣٩٣٤٣	٢٩١٨١٢٥	١٣٥,٤

المصدر:

١- المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤، جدول (٧-١).

٢- المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥، جدول (٨-١).